مواجهة الغزو الثقافي
اطلاق الحريات

منح الصلح

يكفي أن نستعرض بعض الحقوق المعترف دولياً بأنها حقوق الانسان المدنية والسياسية حتى نعرف طبيعة المرحلة التاريخية التي نعيشها كعرب. فحق الشعوب في تقرير المصير مقدس ، وعن هذا الحق ينتج حقها في الاختيار الحر لقياداتها ومؤسساتها السياسية ، وكذلك في السعي إلى تحقيق نموها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

وللشعوب جميعاً أن تتصرف بثروتها ومرافقها الطبيعية وفي أي حال لا يجوز حرمان شعب من مقومات وجوده وعيشه .

ويقع على عاتق أي دولة أن تلتزم وتضمن حقوق الانسان في أراضيها وتنشىء الأوضاع الدستورية وتتخذ الخطوات القانونية على هذا الأساس ، وعليها أن تعوض على كل من يمس في حقوقه أو حرياته كائنة ما كانت الجهة التي باشرت هذا المساس .

والمرأة والرجل متساويان في الحقوق السياسية والمدنيّة .

ولكلّ انسان الحق في الحياة ، وفي البلدان التي ما لا يزال فيها الاعدام مشروعاً ، ينحصر حق الحرمان من الحياة في الجرائم الكبرى ، وهو يعود للمحاكم وحدها .

ولا يجوز اخضاع أحد للتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية ، أو التشغيل بالسخرة ، عقاباً أو استغلالاً .

ولكل فرد الحق في الحرية والأمن ، ومن يتعرض للتوقيف غير القانوني يملك حق التعويض عليه .

والأشخاص المحرومون من حقهم بسبب مشروع يعاملون بانسانية وكرامة .

والغاية من أي نظام جزائي هي اصلاح المجتمع وتأهيل المحكومين لمعاودة الحياة الاجتماعية .

ولكل شخص حرية اختيار اقامته ، وله حرية ترك وطنه ، اذا لم يتعارض ذلك مع الأمن القومي أو القيم الوطنيّة .

ولا تملك السلطة حق نفي شخص أو تجريده من جنسيته ، إلا في حالات مخصوصة ومحصورة .

والأشخاص جميعاً متساوون أمام المحاكم .

ولا يجوز اعتبار فرد ما ، مذنباً اذا هو قام بعمل لم يكن يعتبر ذنباً قانونياً عند القيام به .

والمفروض الا يجري أن تدحل في حياة أي فرد الداخلية أو عائلته أو مراسلاته ومخابراته ، أو التشهير به .

وكل شخص يملك حق الحرية في الفكر والعقيدة والدين وله أن يعتنق ويغير فكره وعقيدته .

ولكل فرد حرية التعبير عن فكره ، وحرية الوصول إلى الاخبار والمعلومات وتوزيعها ، دون اعتبار للحدود الجغرافية ، وبكل الوسائل .

وحق الالتقاء يجب أن يكون مصوناً ، ومرخصاً ، بالقانون .

وكذلك حق الانتظام مع الآخرين في هيئات ، بما في ذلك حق اقامة النقابات .

ولكل فرد ، بقطع النظر عن معتقده ، الحق في أخذ قسطه في ادارة الشؤون العامة ، وفي أن ينتخب ويجري انتخابه .

وفي حالة وجود أقليات عنصريّة دينية أو لغويّة لا ينتقص ذلك من حق أي فرد من أفرادها .

تلك هي بعض الحقوق المدنية والسياسية المعرّفة دولياً بأنها جزء من حقوق الانسان .

ونجد ما هو أكثر منها في شريعة حقوق الانسان وملاحقها المختلفة ، وقد صدرت مراجعها من عام ١٩٤٨ الى عام ١٩٧٨ .

ونجد في الفصل العاشر من القانون الأساسي لجمهوريات الاتحاد السوفياتي الاشتراكية الذي عقد في عام ١٩٦٦ مادة تقول (وهي المادة ١٢٥) انه انسجاماً مع مصالح الشعب العامل ورغبة في تدعيم النظام الاشتراكي ، يضمن القانون للمواطنين أولاً: حرية القول. وثانياً: حرية النشر. وثالثاً: حرية التجمع بما في ذلك حرية الاجتماعات الجماهيرية ورابعاً : حرية المواكب والمسيرات الشعبية .

وقد جاءت هذه المادة بعد مواد أخرى تقول بحق العامل في العمل وفي الأجر حسب الكمية والنوع ، كما تقول بحق العامل في الراحة والاستمتاع وبحق التعليم وبحق مساواة المرأة للرجل وبالحقوق المتساوية للمواطنين ، بقطع النظر عن عنصرهم وقوميتهم ، وبضمان حرية المعتقد للمواطن عن طريق فصل الكنيسة عن الدولة ، وفصل المدرسة عن الكنيسة .

وواضح من كل ما تقدم أن مفاهيم حقوق الانسان والحريات وان كانت قد ولدت في الأصل في البيئات الليبراليّة الغربية الا أنها تطورت مع الزمن .

ففي البدء كان مفهوم الحرية مطبوعاً بالتشديد على وجوب عدم تدخل الدولة ، فالذي يحكم أقل هو الذي يحكم أفضل .

أما حالياً فالنظرة مختلفة إلى موضوع الحرية . والتركيز منصب على واجب الدولة في أن تجعل من الحرية فرصة وقدرة في يد المواطن . وذلك لا يأتي الا بخلق الشروط السياسية والاجتماعية والاقتصادية الملائمة لممارسة الفرد لحقوقه .

والمهم ، من زاوية الحقوق المدنية والسياسية للمواطن ، ان يبقى في يده حق تغيير أشخاص الحاكمين من خلال انتخابات نزيهة ، وان يكون الحكم للأكثرية الانتخابية ، مع ضمان حق الأقلية في أن تصبح أكثرية من خلال ممارسة الحقوق المدنية والسياسية ، وان تتعدد الأحزاب ليكون الخيار مضموناً .

واذا نظرنا إلى وطننا العربي من زاوية مفهوم الحريات الأصلي والمتطور نرى أن الصورة غير مشرقة عموماً .

ويكاد يصح القول ان الأنظمة العربية هي نظام عربي واحد من هذه الزاوية ، وان تفاوتت في حسّها القومي وتحرّكها الوطني .

فقد نجح المستعمر ثم الامبريالية في أن يصعبّا مهمة الطبقات التي جاءت الى الحكم مع الاستقلال بشتى الطرق ، أهمها السهر على تفوق اسرائيل ، وتوظيف هذا التفوق في المجالات السياسية والعسكرية والاجتماع والاقتصاد والثقافة معاً .

إن التفوق الاسرائيلي المحروس من الولايات المتحدة الأمريكية هو حجر الزاوية في أزمة الحريات في البلاد العربية .

والشاهد الأوضح على ذلك هو سقوط محاولة السادات لجعل الديموقراطية غطاء لسياسة التسليم بالتفوق الاسرائيلي .

فالفرضية التي قام عليها حكم السادات هي انه بالامكان صنع نوع من الديموقراطية قابلة الاستخدام لتمرير اتفاقية كامب دايفد .

ولكن سرعان ما تبين أن الديموقراطية والمهادنة مع اسرائيل هما ضدان لا يجتمعان ، وقد اضطر السادات الذي كان يتباهى في أول عهده ببعض المظاهر الليبرالية لأن ينتهي إلى سياسة قمع للحريات من أسوأ ما عرف التاريخ المصري المعاصر .

فسياسة التسليم بأبدية التفوق الاسرائيلي التي أطلقها السادات ليست سياسة دفاعية بنظر الصهيونية والولايات المتحدة ، وانما هي سياسة هجومية تعني أن تكون اسرائيل في موقع ممتاز يسمح لها بمراقبة النمو القومي في شتى نواحي الحياة والاشراف عليه والتحكم به والسهر على استمرار البلاد العربية إلى الأبد في وضع المتخلف المُسْتَغَل مع كل ما ينطوي عليه ذلك من العداء الخاص لكل تحرك سياسي ذي طابع ديموقراطي حقيقي ، وعلى الأخص حركة الوحدة العربية .

ومن الطبيعي أن تكون هذه المراقبة وهذا العداء موجهين إلى جميع أقطار العربية بدون استثناء ولكن من الطبيعي كذلك أن يكونا موجهين إلى مصر بالدرجة الأولى لا لوزن مصر وامكاناتها البشرية والمادية والحالية فحسب بل لأن مصر بحكم مشاكلها الاجتماعية وقوة توجهها العربي وبحكم تراثها الوطني مهيأة لأن تكون عاجلاً أم آجلاً الخزان الثوري الأول في المنطقة العربية ومركز الخطر الرئيسي على اسرائيل .

والطموح الاسرائيلي الى صدّ النمو العربي لا يقف عند حدّ ، فالمشروع الأساسي الذي لا يطمئن الاستعمار والصهيونية الا بقيامه هو مشروع تحول المنطقة العربية بأسرها إلى منطقة كيانات فاقدةالنزوعلا الى الوحدة العربية فحسب بل إلى الحياة الوطنية بمفاهيمها البسيطة أيضاً .

وفي وجه الوطن الذي يطمح العرب الى استكمال مقوماته في كل قطر من أقطارهم ان لم يطمحوا الى امتداده على طول الأرض العربية في صورة وطن عربي واحد وكبير ، يطرح الاستعمار والصهيونية نموذج الكيان .

والظاهر أن القوى المعادية قد أدركت أنه لا سبيل إلى لجم هذه المنطقة العربية بحجم امكانياتها غير المحدودة ، ووزن

طاقاتها وعراقة انتمائها إلى صلب التاريخ الانساني ، الا بتقديم (الكيانية) إلى الشعب وطنية مزورة تحل محل الوطنية .

إن تجزئة البلدان العربية إلى دول لا تستطيع بذاتها أن تحطم أشواق الشعب إلى بناء أوطان تتحسس بالكرامة والتجزئة بذاتها لا تستطيع أن تصرف الشعب نهائياً عن الالتزام القومي وعلى الأخص الفلسطيني ، فلم يكن بدّ من تجاوز التجزئة الى ما هو أبعد وأعمق منها ، أي إلى تزييف المفهوم الوطني عند المواطنين وجعل عصبيّة الكيان هي العصبيّة البديلة لعصبية الوطن عن طريق الايحاء بأن الكيان هو الوطن نفسه ، مع أن الكيان هو في الحقيقة شيء والوطن شيء آخر . فالكيان هو مشروع دولة مفرّقة ترفض أن تجعل من الالتزام الوطني أساساً لها وترفض النتائج المنطقية للانتماء الى وطن وتسعى لأن تقيم العلاقات بين المواطنين على أساس المصالح الفردية والفئوية المجردة عن المصالح القوميّة أو على أساس الأوهام والعصبيات والعنصريات ذات الطابع الانقسامي والنموذج للكيان يتضمن ملامح تكاد تكون ثابتة .

فالكيان يتعلّق برموز السياسة والسلطة وأشكالها لا بالسيادة ولا بالسلطة ، والكيان يعتمد بالضرورة في حماية نفسه على ضمانة أجنبية .

والكيان يحتفظ أو يتجنب نهائياً اقامة قوة ذاتية على أي صعيد ، وعلى الصعيد العسكري بنوع خاص .

والكيان يقوم على دستور غير مكتوب قوامه حلف عشائري أو عنصري أو ما يشبه الحلف العشائري والعنصري من طائفي وغيره .

والكيان اعتذاري بطبيعته أمام كل دعوة له بالتزام قومي وحدوي أو تقدمي مستنداً في اعتذاره الى وضع خاص .

والكيان في النهاية استقالة من الانتماء الفعلي والحار إلى أية قضية ، وانضمام كامل وغير مشروط إلى عالم المصالح وقوى النفوذ والعنعنات الطاغية .

والكيان حساس إزاء « الخطر العربي » أو « الخطر الجماهيري » وواثق بالأجنبي المستغل والرأسمالي .

إن القوى المعادية للأمة العربية تريد أن تجعل سياسة الالتحاق بسياسة اسرائيل خطوة حاسمة في تحقيق انتصارها الكامل ، وهي اليوم تبدو أشد تعسّفاً وتصلّباً منها في أي وقت مضى ، ولم يعد يرضيها ما كان يرضيها بالأمس .

إنها تلاحق اليوم مشروع منطقة الكيانات بكل ما أوتيت من قوة .

اذاً ففي سيادة المنطق الكياني والأوضاع الكيانية لا يموت فحسب عصب المقاومة في البلاد العربية ، وينضب محرك التنمية السليمة ، ويشل الطموح القومي والوطني بكل أبعاده ، بل يتحقق ما هو أخطر من ذلك : مساواة أخلاقية وحضارية في حق الوجود بين اسرائيل والعروبة . فاسرائيل المقدر لها ان تبقى إلى الابد في مستوى كيان تشعر بأنها لا تستطيع الصمود إلى آخر المطاف في وجه المنطق الوطني والقومي للشعب العربي ، لذلك تحرص ومن ورائها الاستعمار على اقامة (منطقة الكيانات) التي يزول فيها الفرق النوعي بين الوجود الاسرائيلي والوجود العربي ويسقط معه التفوق الأخلاقي والحضاري للجانب العربي ولا يبقى اعتبار الا لعامل التفوّق المادّي والتقني والسلطوي البحت .

هذه غاية ما يسمّى بسياسة الحل السلمي ، ومعنى ذلك ان معاداة هذه السياسة لا بد أن تكون في مستوى التحدّي ، اذا ما هي أرادت أن تخرج منتصرة .

وهي لا تكون في هذا المستوى الا اذا نفذت إلى جوهر هذا الحل ولم تفهمه على أنه ورقة تأتي من موسكو وواشنطن أو لا تأتي أو مفاوضات تجري بين حكومة أمريكية وروسية وحكومة عربيّة .

فالحل السلمي هو عملية تكريس لمعادلة قوة والمعادلة هي : دولة صهيونيّة أقوى من الأنظمة العربية وأنظمة متفوقة على الحركات الشعبيّة .

والمصير اليوم هو احد المصيرين لا ثالث لهما : إما حركة تحرير عربي بضمير فلسطيني حاد يرفعها إلى مستوى الثورة الكاملة ، وبالتالي إلى مستوى القدرة على التحرير ، واما استمرار الوضع « السلمي » على حاله : أنظمة يتحكم بها تفوق اسرائيلي وحركة شعبية تتحكم بها الأنظمة ، وبالتالي تتاح أمام الصهيونية والاستعمار فرصة لانجاح مشروع « منطقة الكيانات » .

إن الطمع غير المشروع عند بعض الأنظمة في الفصل بين العمل الفدائي وحركة التحرر العربي انما المقصود به لا مجرد التخلص من العمل الفدائي أو تصغير حجمه المادي والمعنوي ، على أقل تقدير ، بل المقصود به العودة إلى تلك الفترة المريحة قبل بزوغ العمل الفدائي ، حين كانت سياسة الاستعمار وسياسة الأنظمة تلتقيان ، على بعدهما الواحدة عن الأخرى ، عند شيء أساسي هو المحافظة على فارق القوة القائم بين اسرائيل والأنظمة العربية أولاً ، وبين الأنظمة العربية والحركة الشعبية ثانياً .

والمحافظة على فارق القوة (الاسرائيلي ـ العربي في الخارج ، والحكومي ـ الشعبي في الداخل) هي الوسيلة بل هي الصورة المجسدة لبقاء حركة التحرر العربي في وضع « الثورة القزمة » المحرم عليها أن تنمو الا بمقدار .

لقد كانت سياسة الاستعمار في المنطقة العربية ، منذ أن وجدت اسرائيل بل قبل أن توجد ، هي سياسة المحافظة على فارق القوة هذا . وعلى الرغم من انها متضمنة في جميع تصرفات الاستعمار نحو المنطقة ، فأبرز مثل مادي عليها موقف الغرب في موضوعي التسلّح والقروض ، هذا الموقف الذي لم تلجأ الدول الغربية فيه إلى التستر ، فكانت تعلن أنها تتشبث بميزان قوة محدد بين اسرائيل والعرب ، وان كل شيء في سياستها يمكن أن يتغير ما عدا تشبثها هذا . وعندما كانت تريد أن تراعي الشعور وتتلطف في عرض موقفها كانت تقول إنها انما تفعل لأنها تخشى على اسرائيل من عدوان عربي عليها ، ولكن مثل هذا التبرير لم تكن تتلفظ به في أغلب الأحيان .

وكان تجنب معظم الأنظمة اتخاذ تحرير فلسطين مبدأ لها ضرباً من الاعراب عن عدم الرغبة في الوصول بحركة التحرير العربي إلى مستوى معين من الجذرية في السعي لقلب ميزان القوة في المنطقة .

وما كان يبدو في الظاهر أنه مجرّد تأجيل للمعركة مع اسرائيل كان في حقيقته مهادنة وتسوية مع الاستعمار والرجعيّة ، قوامها طمأنتهما على أن التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تقوم بها الأنظمة لن تصل إلى حدّ التهديد الفعلي لفارق القوة ، أي انها في جوهرها ستبقى دفاعية وليس للاستعمار والرجعية ان يتعسفا فينظرا الى الاستقلالات العربية التي تتم ، والاصلاحات التي تجري ، والتنمية والتسلح ، على أنها أكثر من مشروع للعيش الكريم تطالب به بحق أمة مجيدة مظلومة .

وبشكل عام ، وبدرجات متفاوتة ، كان هناك قبول عربي رسمي للعمل من ضمن اطار فارق القوة هذا ، أي تقيّد بمنطق الحل السلمي ، فباستثناء بعض الأعمال التاريخية الباهرة كفكّ حصار الأسلحة الغربي عن سوريا ومصر وتأميم القناة ، وكالوحدة السورية ـ المصرية ، لم تظهر ظواهر تمرد عربي رسمي حقيقي على هذا المنطق . واذا كانت السياسة الخارجية للدول العربية التقدمية قد اتسمت بنوع من التحررية الدفاعية ، فان سياستها الداخلية على الصعيد الشعبي وعلى الصعيد العسكري لم تكن سياسة من يضع اسرائيل نصب عينيه ، ولم تتحرك من منطق ردم فارق القوة بين العرب واسرائيل ، وكان يرضيها أن تقارن بين نفسها وبين الرجعيّة وان تنال انحياز الجماهير اليها على هذا الاساس ، بدلاً من أن تقارن نفسها بالعدوّ أيضاً .

إن المطلوب الآن هو التمرد على فارق القوة ، أي على جوهر الحل السلمي عن طريق عمل تتوفر فيه شروط التماسك القومي ، والتعبئة الديموقراطيّة الشعبية وتوضع فيه مجموع طاقات الجماهير والاقطار في مواجهة اسرائيل .

وهنا تأتي الوظيفة القومية للحريات في الوطن العربي ، فبدون هذه الحريات لا إمكان لضرب المعادلة التي تحكم حالياً الواقع العربي . كما أنه بمهادنة هذه المعادلة لا امكان لوجود الحريات بالمعنى الصحيح .

إن جوهر القضية العربية في الوقت الحاضر هو قضيّة فلسطين .

فالتوجه اليها هو شرط التحرر السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وهو طريق السلطة الشعبيّة الحقيقيّة .

وقد وصلت ديموقراطية الانفراج التي نادى بها السادات في أول عهده الى طريق مسدود ، لأن المطلوب تاريخياً وقومياً هو ديموقراطية التعبئة لا ديموقراطية الانفراج .

واذا كنا نريد أن نكون واقعيين في فهم شعبنا ، فعلينا أن نعترف بأن حديث الحريات ، على قدمه في وطننا العربي ، لم يخلق قناعة ديموقراطية حقيقية على المستوى الشعبي الواسع إلا عندما اقترن بالمعركة القومية .

ولدت الديموقراطية في وطننا ولادة شعبية حقيقية ، أي ولادة في الجماهير ، عندما شعرت هذه ، والأنظمة العربية تعلن الحرب ثم توقفها ، بأنها مبعدة ، فاقدة القدرة على التأثير .

منذ ذلك الوقت ، انغرست الديموقراطية في عواطف الجماهير وقناعتها ، لأنها أطلت عليها من جانبها الأرقى وطنيّاً وانسانياً ، جانبها كصيغة عطاء وتضحية ومواجهة مسؤولة للمصير . وفي الدقيقة التي انحجب عن أعين الجماهير كل الحقوق والنعم المرافقة عادة للفطنة الديموقراطية ، وأصبحت المطالبة بحق الموت هي كل شيء ، ورفضت الأنظمة اعطاء الشعب هذا الحق ، تجاوزت الديموقراطية مرحلة الخطر الكياني على وجودها ، وتحوّل كل مقاوم لها إلى دفاعي قد ينجح في تأجيل قيامها أو تزييفها ، لكن يستحيل عليه أن ينتصر عليها ، لأن الجماهير لن تفهم هذا الانتصار بعد اليوم على أنه انتصار على مصالحها وحقوقها فقط ، بل على أنه انتصار على القيم نفسها أيضاً .

لقد طلبت الجماهير الموت فلم تعطه . لكن كسبها العظيم كان انها عبر هذا الطلب اتصلت للمرة الأولى بروح الديموقراطية وضمنت هذه الروح رفيقاً لها في التاريخ .

لقد كان سقوط الانظمة ، في أعين الجماهير ، بعد تكرار الهزائم العربية ، سقوطاً ديموقراطياً قبل أن يكون سقوطاً عسكرياً أو تقنياً أو أي شيء آخر .

فقد اسقطت الجماهير أدبياً أنظمتها لا لأنها لم تربح المعركة ، بل لأنها لم تدخلها في المعركة ، وكان شعور الجماهير بفقدان الدور في معركة المصير هو الهوة الأساسية التي انفتحت بين الاثنين والتي يستحيل أن تردم بعد اليوم ما دامت الأنظمة غير قادرة على تعبئة الجماهير في الحرب ضد اسرائيل .

وقد تغفر الشعوب لمن يبعدها عن صناديق الاقتراع ، لكنها لا تغفر لمن يبعدها عن ساحة الموت في الدفاع عن وطنها .

وهي تتساءل ، وقد اكتسبت وعياً جديداً : كيف يعقل أن تسلمها الأنظمة السلاح لتقاتل العدو بينما هي تخاف من أن تسلم لها بالحق في الكلام ، في التعبير عن الرأي ؟

وقد وصلت إلى قناعة تحميها في آن معاً ممن يعدونها بالسلاح ولكن يطالبونها بالتنازل عن حقوقها الأخرى . وممن يلوحون لها بالحقوق ، ولكن يطالبونها بالقاء السلاح ، وهذه القناعة هي أن المطالبين كل لا يتجزأ .

لقد كان من الصعب جداً أن يكون التبشير بهذا المفهوم للديموقراطية مسموعاً لدى الجماهير لولا ممارستها الفعلية لتجربة البعد بينها وبين السلطة أثناء المعركة .

بل لظلّ أثر هذا التبشير ضعيفاً لو بقيت الجماهير لا تتعرف من الديموقراطية الا على وجوهها المادية المربحة .

ولكن الهزيمة وما رافقها أزالت كثيراً من الحواجز من وجه المفهوم الحقيقي للديموقراطية وجعلته حقيقة قريبة التصور .

إن من أبرز وجوه كمال المعركة العربية ضد اسرائيل أنها تخيّر العرب بين ضرورتين لا ثالث لهما : إما السلم ، الاستسلام للعدو ولكل القوى والعوامل السلبية في الواقع العربي . واما الثورة ، أي استخراج طاقات الأمة العربية وانمائها من خلال مواجهة مسلحة للعدو . وليس يكفي في ذلك حتى الحرب لأن الحرب هي جزء من الثورة والثورة هي الكل .

لا تعبئة سليمة ضد اسرائيل وضد أي مؤامرة الا عن طريق الديموقراطية .

ولا ديموقراطية حقة الا تلك التي تجعل التعبئة محركها ومحتواها .

والفرق بين اليوم والأمس هو أن الجماهير أصبحت تعرف بالاختبار والمعاناة معنى شعبية نظام ما أو منظمة ، وهي في حالة استعداد للاستجابة للأصوات الصادقة .

لقد اتخذ البعض من مظهر اللامبالاة الذي ظهرت به الجماهير العربية في بعض الحالات مبرراً لاتهام هذه الجماهير باليأس أو التشاؤم .

والحقيقة أن هذه اللامبالاة هي في أعماقها دليل نضج .

إن الجماهير العربية ـ وخصوصاً من عدم انقيادها الكامل لقياداتها الطبيعية ، وحتى لقياداتها الوطنية ـ تعبر لا عن مجرّد شعور بأن الجديد يجب أن يكون جديداً بالفعل كي تعطيه قلبها الكامل بل عن تشبثها بصفات معينة تريدها في قيادة المرحلة الجديدة . والمؤمنون بضرورة دخول هذه المرحلة يعيشون وحدة فكرية قاسية تتمثل في كونهم يشعرون بأن عليهم وحدهم أن يجدوا طريقهم ، وفي كونهم لا يستطيعون أن يقوّموا خطاهم عن غير طريق عقلهم الخاص ، لأن أكثر القوى والمؤسسات والمنظمات الموجودة في الوطن العربي تعيش هموم وترسبات وحزازات مرحلة سابقة وترسباتها وحزازاتها ، ولأنها اذا امتدحت كفاح غزة والعمل الفدائي أو القوى الجديدة فعن تزلف وتقرب وتطهر ، واذا انتقدت فعن مزايدة وتنصل من مباشرة العمل .

ولا يمكن أن يولد هذا الشيء الايجابي إلا من مؤمنين صادقين بأنه في ظل التراجع لا يمكن بناء التقدم ، وبأن الجرأة في مواجهة أعداء الأمة هي التي تخلق الوحدة في الأمة ، ولا معنى في النهاية لأي ديموقراطية ولا دليل على سلامتها الا فيما توجده من مناخ ووسائل لتكوين وحدة جماهيرية متماسكة تعيش حياة النضال وتستلهم منه القدرة على الصمود والتجدد والانتصار وصنع الحرية .

أما اليوم فالديموقراطية وتوأمها الحرية هي مطلب الجماهير العربية الأشد الحاحاً وهي مسؤولية الحكام العرب في كل مكان .

منح الصلح

بيروت